الأمم المتحدة

E/CN.3/2010/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2009
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والأربعون

٢٣-٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٣ (ح) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المحاسبة البيئية

لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين (انظر الفرع ألف من الفصل الأول من الوثيقة E/2009/24)، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويتناول التقرير بالتفصيل ولاية لجنة الخبراء وإدارتها، ويصف التقدم المحرز في أعمالها، ولاسيما التقدم المحرز في مشروع تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن عملية إنجاز التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه ويناقش التقدم المحرز في استراتيجية تنفيذ نظام الحسابات البيئية – الاقتصادية للمياه، كما يتضمن نقاطا للمناقشة.

* E/CN.3/2010/1.

070110 060110 09-65216 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – ولاية لجنة الخبراء وإدارتها ٤

ثالثا – التقدم المحرز في أعمال لجنة الخبراء ٦

ألف – تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية ٦

باء – صياغة النظم الفرعية المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلقة بالطاقة ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلقة بحسابات تدفق المواد ١١

جيم – التنسيق ١٢

رابعا – صياغة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالمياه ١٧

ألف – صياغة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه ١٧

باء – مسائل متصلة بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالمياه وسبل المضي قدما ٢٠

خامسا – نقاط للمناقشة ٢٤

أولا – مقدمة

١ – في الدورة الأربعين للجنة الإحصائية المعقودة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩:

(أ) رحبت اللجنة بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية[١]، وأعربت عن تقديرها للجنة لما أحرزته من تقدم في أعمالها؛

(ب) وأعربت عن دعمها الكامل للمشروع المتعلق بتنقيح نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، وأشادت مع التقدير بالعمل الذي أنجزه فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة، وغيرهما، وأقرت بالحاجة الملحة لإكمال دليل نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في أقرب وقت ممكن؛

(ج) ولاحظت أن ثمة آراء متباينة بشأن التوسيع المقترح لولاية اللجنة لتشمل الإحصاءات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ، وطلبت إلى اللجنة أن تستعرض ولايتها واختصاصاتها وهيكل إدارتها على نحو يعكس تركيز عملها على المحاسبة البيئية – الاقتصادية ودورها في الإحصاءات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ؛

(د) ورأت أن إنشاء فريق استشاري معني بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية وإحصاءات البيئة لم يكن ضروريا في ذلك الوقت؛ ووافقت على أن اللجنة سوف تحتاج إلى تلقي المشورة بشأن المسائل الفنية، وأوصت باجتماع الأفرقة التقنية عند الاقتضاء بصفة مخصصة الغرض؛

(هـ) وطلبت أن تقدم اللجنة الولاية والإدارة والاختصاصات المنقحة إلى مكتب اللجنة من أجل استعراضها وإلى اللجنة لمتابعة دراستها في دورتها الحادية والأربعين؛

(و) وطلبت أيضا إلى اللجنة أن تضع برنامج عمل يحدد أولوياتها وأن تعممه على نطاق واسع؛

(ز) وأكدت من جديد على أن تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية يمثل الأولوية القصوى للجنة؛

(ح) ولاحظت الدور المركزي الذي تضطلع به المكاتب الإحصائية القومية في تنسيق الحسابات البيئية – الاقتصادية وإنتاجها، ولكنها اعترفت أيضا بحاجة البلدان إلى

---

(١) E/CN.3/2009/7.

العمل مع الوكالات الحكومية الأخرى التي قد تكون الجامعة الرئيسية للبيانات المتعلقة بموضوعات معينة؛

(ط) وأحاطت علما بالقيود على الموارد المخصصة لمشروع تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وقدرت العروض التي قدمتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وشجعت جميع الدول الأعضاء على الإسهام في المشروع نقدا و/أو عينا؛

(ي) وأحاطت علما بالطلب الذي تقدمت به البلدان لترجمة ما يُتاح من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالمياه ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالطاقة ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لحسابات تدفق المواد إلى اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة بأسرع ما يمكن؛

(ك) وشجعت اللجنة على وضع استراتيجية لبناء القدرات في ميدان المحاسبة البيئية – الاقتصادية.

٢ – ويتوزع هذا التقرير على النحو التالي: (أ) يتناول الفرع الثاني بالتفصيل ولاية لجنة الخبراء وإدارتها؛ (ب) ويتناول الفرع الثالث التقدم الذي أحرزته لجنة الخبراء في أعمالها لاسيما فيما يتعلق بمشروع تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وصياغة النظم الفرعية للمحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلقة بحسابات الطاقة وحسابات تدفق المواد،؛ (ج) ويعرض الفرع الثالث أنشطة الأفرقة العاملة في إطار ولاية اللجنة المتعلقة بوضع إحصاءات البيئة والطاقة ذات الصلة وسواها من الإحصاءات الداعمة للمحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ (د) ويتناول الفرع الرابع إنجاز التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه والتقدم المحرز في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للمياه؛ (هـ)ويعرض الفرع الخامس النقاط المعروضة على اللجنة لمناقشتها.

ثانيا – ولاية لجنة الخبراء وإدارتها

٣ – بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين، ناقشت لجنة الخبراء ولايتها وإدارتها وبرنامج عملها خلال اجتماعها الرابع الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويعرض هذا التقرير موجزا للولاية والإدارة وبرنامج العمل المتفق عليها. وترد معلومات تفصيلية في وثيقة معلومات أساسية للدورة الحادية والأربعين للجنة الإحصائية.

٤ - وتم الاتفاق على أن تشمل ولاية اللجنة المحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة. ويتوقع أن تشمل ''الإحصاءات الداعمة'' الإحصاءات البيئية وإحصاءات الطاقة وغيرها من الإحصاءات ذات الصلة الداعمة للمحاسبة البيئية - الاقتصادية.

٥ - ووافقت اللجنة أيضا على ألا تشير صراحة إلى تغير المناخ في نطاق الإحصاءات المشمولة. ووافقت، بدلا من ذلك، على عرض تغير المناخ كمثال على تطبيقات نظام المحاسبة الاقتصادية الاجتماعية، مع التركيز بوجه خاص على مجال العمل المتعلق بصياغة استجابة إحصائية لمسائل السياسات العامة الناشئة.

٦ - وعلاوة على ذلك، وافقت اللجنة على أن النص المحدد للعلاقة بينها وبين الأفرقة الأخرى العاملة في نطاق ولايتها ينبغي ضبطه بحيث يراعي حقيقة أن بعض الأفرقة قد تكون لها ولاياتها وهياكلها الإدارية الخاصة بها.

٧ - ووافقت اللجنة على برنامج عمل في مجال المحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة يتوزع على المحاور الستة التالية: (أ) التنسيق من أجل تعزيز التعاون والاندماج والتكامل بين البرامج؛ (ب) التطوير المنهجي للمعايير الإحصائية المعيارية والبحوث الأخرى للإشراف على وضع المعايير وغيرها من الوثائق المنهجية؛ (ج) وضع قواعد بيانات لضمان تقيد قواعد البيانات تستند بالمعايير الإحصائية الدولية والتوصيات الدولية؛ (د) التنفيذ وبناء القدرات الإحصائية لوضع استراتيجيات تنفيذ منسقة تشمل الإحصاءات الداعمة ذات الصلة وإدماجها في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ (هـ) الترويج لتعميم المحاسبة البيئية - الاقتصادية والإحصاءات الداعمة ذات الصلة في النظم الإحصائية؛ (و) صياغة استجابة إحصائية لمسائل السياسات العامة الناشئة من أجل المشاركة بصورة بارزة في برنامج العمل الدولي وتفصيل استجابة إحصائية منسقة تتعلق على سبيل المثال بتغير المناخ، والاستدامة وإدارة الموارد الطبيعية.

٨ - وأعادت اللجنة التأكيد على أن تنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية يظل أولوية قصوى في برنامج عملها. كما أن النظم الفرعية للمحاسبة البيئية - الاقتصادية بما فيها حسابات الطاقة وحسابات تدفق المواد تمثل أيضا جزءا من برنامج عملها. وكررت اللجنة أن النظم الفرعية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ينبغي أن تكون صيغة مركزة للنظام العام للمحاسبة البيئية - الاقتصادية وأن تكون متسقة معه بصورة كلية. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يتسم التطوير المفاهيمي للنظم الفرعية بالتكامل الواضح مع تنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية بصفته النظام العام. ويشتمل برنامج العمل على قائمة من النواتج، والآجال الزمنية وخطة تنظيمية مسؤولة عن النواتج وعن أولويات النواتج في الأجلين القصير

والمتوسط. ويرد عرض لبرنامج العمل في وثيقة معلومات أساسية مقدمة إلى الدورة الحادية والأربعين للجنة الإحصائية في شباط/فبراير ٢٠١٠.

ثالثا – التقدم المحرز في أعمال لجنة الخبراء

٩ – يرد أدناه عرض للتقدم المحرز في عمل مشروع تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وصياغة النظم الفرعية للمحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلقة بحسابات الطاقة وتدفق المواد، وكذا تقرير عن الأنشطة التي اضطلعت بها مختلف الأفرقة العاملة في إطار ولاية لجنة الخبراء.

ألف – تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

١٠ – عُرض إطار إدارة مشروع تنقيح النظام المحاسبي البيئي – الاقتصادي الذي يفصل عناصر عملية تنقيح نظام المحاسبة ومراحلها، كوثيقة معلومات أساسية إلى الدورة الأربعين للجنة الإحصائية في شباط/ فبراير ٢٠٠٩. وسيجري استكمال هذه الوثيقة لتعكس التغيرات التي طرأت على إدارة المشروع على النحو الوارد في الفرع السابق من هذا التقرير. وسيضم أيضا تفاصيل عملية إنجاز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح وهيكل فصوله.

١١ – وكررت اللجنة أن نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح سيتألف من ثلاثة مجلدات هي: المجلد الأول الذي يتضمن المعيار الإحصائي الدولي؛ والمجلد الثاني الذي يضم المواضيع التي لم يتحقق بشأنها توافق في الآراء لكنها على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للسياسات العامة؛ والمجلد الثالث الذي يحوي تطبيقات الحسابات المعروضة في المجلدين الأول والثاني أعلاه. وعلاوة على ذلك، تمت إعادة التأكيد على أنه ينبغي الانتهاء من المسائل المعروضة في المجلدين الأول والثاني بنهاية عام ٢٠٠٩. ومن المقرر إجراء عملية استعراض شامل للتوصيات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالمجلد الأول في النصف الأول من عام ٢٠١٠.

١٢ – ويعرض هذا الفرع الجزئي من التقرير التقدم المحرز في حل المسائل الواردة في المجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وتمويل المشروع وموجزا للأعمال في المستقبل.

١ – التقدم المحرز في حل المسائل المدرجة في قائمة المسائل المتعلقة بتنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية

١٣ – اجتمع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية في ويسبادن بألمانيا في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، درس الفريق مجموع المسائل المدرجة في قائمة المسائل وعددها ٢١ مسألة وتوصل إلى اتفاق بشأن

١٨ مسألة منها. وتطلبت المسائل الثلاث المتبقية مزيدا من المشاورات الإلكترونية، لكن من المتوقع أن تحل جميع المسائل بمطلع عام ٢٠١٠. ويرد أدناه تقييم للتقدم المحرز في المسائل مُصنفة حسب المواضيع الرئيسية. وقد قدم تقرير مفصل عن التقدم الذي أحرزه فريق لندن بشأن جميع المسائل في شكل وثيقة معلومات أساسية إلى الدورة الحادية والأربعين للجنة الإحصائية.

حسابات التدفقات المادية

١٤ - توصل اجتماع ويسبادن إلى اتفاق بشأن تعريف وتصنيف التدفقات المادية. ويجري إعداد وثيقة ختامية تعكس بعض التحسينات الإضافية المدخلة على تعريف النفايات. وأهم من ذلك، فإن هذا القرار يضمن المواءمة الكاملة بين حسابات تدفق المواد.

١٥ - وسيعرض المجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المنقح جداول تحويلية تشرح الفروق التي تستند إليها تعاريف وتصنيفات بيانات ميزانية الطاقة وحساباتها. وكذلك، سيشرح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المنقح الفروق بين إحصاءات الانبعاثات الهوائية (وفقا لقواعد الإبلاغ التي يتبعها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ) وحسابات الانبعاثات الهوائية وفقا لمبدأ الإقامة المتبع في نظام الحسابات القومية.

١٦ - وستتم مواءمة تصنيف منتجات الطاقة في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية مع التصنيف المتعمد في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة. وهذا ما يعني أن الحسابات القياسية المشمولة لن تنجز قبل الانتهاء من التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة، وهو ما يتوقع أن يتم في شباط/فبراير ٢٠١٠.

المحاسبة النقدية

١٧ - انتهت المناقشة المتعلقة بكل من الصناعة البيئية والضرائب البيئية، ويجري الآن إعداد الورقات الختامية بشأنها. ويجري إعداد ورقة ختامية عن التحويلات التي لها أهداف بيئية، ولا تقتصر على الإعانات فحسب، بل تشمل أيضا المنح الاستثمارية والتحويلات الاجتماعية العينية التي يكون الغرض منها حماية البيئية. وستُعرض على فريق لندن لإجراء المزيد من المشاورات بشأنها مطلع عام ٢٠١٠.

١٨ - وقرر فريق لندن أن يتبع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بشأن معالجة رخص إصدار الكربون رغم اعترافه بأن ذلك قد يفضي إلى عدم تسجيل الرخص المستصدرة في إطار آليات التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك. ويجري إعداد ورقة ختامية تعرض الجداول

القياسية للتدفقات وأرصدة الرخص لإدراجها في المجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح.

١٩ – ووافق فريق لندن في اجتماعيه في بروكسيل وكانبيرا على التوصية بدمج تصنيف أنشطة الحماية البيئية وتصنيف أنشطة ونفقات استخدام الموارد وإدارتها من أجل إنتاج تصنيف الأنشطة والنفقات البيئية على نحو ما نصت عليه الورقة الختامية. وينظر حاليا فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية في المقترح بقصد الموافقة عليه.

النضوب

٢٠ – لقد حلت المسائل المتعلقة بنضوب الموارد الطبيعية. وسيجري احتساب نضوب الموارد الطبيعية في المجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح بطريقة مماثلة لاستهلاك رأس المال الثابت. وهو ما يعني أن صافي الإيرادات وصافي الوفورات في ظل نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح ستعدل بقيمة فقدان الموارد بسبب عمليات الاستخراج. وأوصى فريق لندن بتعميم الورقات الختامية أيضا على جميع الجهات المعنية بالحسابات القومية.

٢١ – ووافق فريق لندن على أن الخسائر في إنتاجية الأراضي بسبب نضوب التربة وتدهورها ينبغي أن تسجل في حساب الإنتاج بدلا من التغييرات الأخرى في حسابات الحجم، بصورة مماثلة لتسجيل الموارد المتجددة وغير المتجددة. بيد أن الفريق اعتبر أن من المهم الحصول على مزيد من التفاهم بشأن جدوى قياس نضوب التربة وتدهورها قبل اتخاذ قرار في مطلع عام ٢٠١٠ بشأن إدراج نضوب التربة وتدهورها في المجلدين الأول أو الثاني.

حسابات الأصول

٢٢ – تمكن فريق لندن من حل طائفة من المسائل تشمل جوانب مختلفة من مختلف الموارد الطبيعية مثل الأرصدة السمكية والغابات والأراضي والتربة والمياه. ومع ذلك، فإن التحديد الدقيق للموارد المائية يحتاج إلى مزيد من التوضيح. وتتعلق إحدى المسائل المتبقية المهمة بالتصنيف العام للأصول في نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ووافق فريق لندن على أن الوضع المثالي هو أن نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية برمته (المجلدان الأول والثاني) ينبغي أن يبدأ في قياس الأصول من وجهة نظر النظم الإيكولوجية. ورغم أن هذا لن يترتب عليه تغيير في مدى شمول نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لعام ٢٠٠٣ للأصول، فإنه سيتضمن إعادة تنظيم لهيكل تصنيف الأصول. ومع هذا، فمن اللازم زيادة استكشاف جدوى هذا المقترح.

ولهذا الغرض، فإن الورقة المعروضة على اجتماع ويسبادن ستتم إعادة هيكلتها في شكل استبيان، للمساعدة على توجيه المناقشة بدءا بالمسائل الأكبر شأنا (مثل تعريف الأصول) وانتهاء بالمسائل الأقل شأنا. واعتبر فريق لندن أن المشاورات ينبغي ألا تقتصر على فريق لندن فحسب، بل عليها أن تشمل أيضا، على سبيل المثال، خبراء ما كان يعرف سابقا بفريق كانبيرا ٢.

٢٣ - وناقش فريق لندن التفاهم العام وقياس احتباس الكربون في الغابات والتربة. وقرر الفريق أن التغيرات المتعلقة بعزل الكربون في الغابات ستعرض كجزء من حسابات الغابات في المجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. ونتيجة لعدم اليقين الذي يكتنف القياسات المختلفة، فستعرض الحسابات التي تغطي الدورات الكاملة للكربون في المجلد الثاني.

٢٤ - ووافق الفريق على المبادئ المتعلقة بحسابات وتصنيفات استخدام الأراضي والغطاء الأرضي. وسيتم إعداد ورقتين ختاميتين أولاهما، بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عن تصنيف استخدام الأراضي، والثانية، بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٠، عن الغطاء الأرضي.

٢٥ - وفيما يتعلق بموارد الطاقة المتجددة، وافق فريق لندن على أن من المتوقع أن ينعكس ريع مواردها في قيمة الأرض المرتبطة بها. وهو ما يعني أن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ينبغي ألا يتضمن في بيانات الميزانية بنودا مستقلة مُفردة لموارد الطاقة المتجددة، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ازدواج العد. ويجري حاليا إعداد وثيقة ختامية في هذا الشأن، ويمكن اعتبار المسألة محلولة من الآن فصاعدا.

٢ - تمويل المشروع

٢٦ - عرضت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مساهماتها في التمويل في الدورة الأربعين للجنة الإحصائية. ونتيجة لذلك، أنشأت شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة صندوقا استئمانيا لتنقيح نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وفي الوقت الحاضر، يوجد مبلغ ٠٠٠ ٨٠ دولار في الصندوق الاستئماني، لكن مبلغا إضافيا قدره ٠٠٠ ٢٨٠ دولار قد تعهدت به تعهدا قويا بلدان ومنظمات دولية، ويتوقع أن يستلمه الصندوق الاستئماني في أوائل عام ٢٠١٠. وهذا ما يعادل تقريبا نسبة ٢٣ في المائة من التكلفة الإجمالية التقديرية للمشروع.

٢٧ - وبما أن الأمر قد استغرق بعض الوقت للتأكد من وجود تمويل كاف، فلم يتسن توظيف محرر خلال عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فقد قدم المكتب الأسترالي للإحصاءات أحد موظفيه للعمل كمحرر مؤقت منذ أيار/ مايو ٢٠٠٩. وخلال هذه الفترة، أنجز المحرر المؤقت

موجزا مشروحا للمجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح؛ وأنتج مجموعة من الجداول المقترحة للمجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح؛ وصاغ عددا من الورقات المتعلقة بالمسائل، وشارك في اجتماعين من اجتماعات فريق لندن؛ و بدأ صياغة نص فصول نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح.

٢٨ – وسيكون المحرر المؤقت مستعدا للاستمرار في أداء ذلك الدور إلى غاية شباط/فبراير ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يتم تعيين محرر بحلول ذلك الموعد.

٣ – العمل في المستقبل

٢٩ – ستقوم أمانة لجنة الخبراء، خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، بتعميم ورقات ختامية تعرض توصيات فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية على جميع البلدان للتعليق عليها. ويمكن أيضا أن تناقش التوصيات أثناء اجتماعات اللجان الإقليمية وفي اجتماعات دولية أخرى يحضرها ممثلون عن الجهات المعنية بالإحصاءات، فضلا عن الأوساط الأكاديمية والجهات المعنية بالمحاسبة العلمية والتجارية.

٣٠ – وخلال الفترة نفسها، سيقوم المحرر بصياغة فصول المجلد الأول، مستعينا في ذلك بفريق من المحررين سيتم استحداثه ويتألف من عدد محدود من الخبراء من بلدان ومنظمات دولية. وستقوم أمانة لجنة الخبراء بتعميم مشاريع الفصول على جميع البلدان للتعليق عليها، بعد موافقة اللجنة عليها. وستتولى الأمانة تجميع التعليقات، ويقوم المحرر، بالتشاور مع فريق المحررين، بإعداد فصول منقحة. ومن المتوقع أن يكون مشروع متكامل للمجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح جاهزا في النصف الأول من عام ٢٠١١، وأن يتم تعميمه على جميع البلدان للتعليق عليه، بعد موافقة اللجنة عليه. وبعدئذ، سيُعرض المجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح على الدورة الثالثة والأربعين للجنة الإحصائية في عام ٢٠١٢ بغية اعتماده بصفته معيار إحصائيا دوليا.

٣١ – وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، ستعكف أفرقة فرعية تابعة لفريق لندن على صياغة ورقات فنية تتعلق بمواضيع السياسة العامة الثلاثة التي حددها المجلد الثالث، وهي تغير المناخ والاستدامة وإدارة الموارد. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا استكشاف تطبيقات أخرى لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية منها على سبيل المثال تحديد البصمة الإيكولوجية.

٣٢ – ومن المتوقع أيضا أن يقدم الفريق الذي يقوده البنك الدولي والمعني بتقييم أصول النظم الإيكولوجية وتدهورها توصية بشأن المسائل المتصلة بالتقييم بحلول نهاية عام ٢٠١٠، وأن يوافق الفريق الذي تقوده الوكالة الأوروبية للبيئة على تصنيف لخدمات النظام

الإيكولوجي وأصوله سيكون بمثابة مساهمة في المجلد الثاني. وستعرض أجزاء المجلد الثالث المتصلة بالمجلد الأول على اللجنة الإحصائية كوثيقة معلومات أساسية. ومن المتوقع أن ينتهي تحرير المجلد الثاني ويُنجز المجلد الثالث بحلول منتصف عام ٢٠١٢ قبل إجراء مشاورة عالمية بشأنهما وعرضهما على اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٣.

باء – صياغة النظم الفرعية المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلقة بالطاقة ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلقة بحسابات تدفق المواد

١ – نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالطاقة

٣٣ – ناقشت اللجنة التقدم المحرز في حل المسائل المتصلة بحسابات الطاقة وصياغة نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالطاقة. وتم حل جميع المسائل المتصلة بالطاقة. وكانت الأعمال المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية بمثابة مساهمة في تسوية المسائل المدرجة على قائمة المسائل من أجل تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وتم إنجاز مشاريع الفصول المتعلقة بحسابات الأصول المادية والنقدية وحسابات التدفق المادي والنقدي. ومن المتوقع أن يعرض نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية على الدورة الثانية والأربعين للجنة الإحصائية في عام ٢٠١١. ويرد عرض لعملية إنجاز نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالطاقة في الورقة التي جرت مناقشتها في الاجتماع الرابع للجنة الخبراء[٢].

٣٤ – وحثت اللجنة على أن يجري إعداد التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالطاقة، في إطار من التعاون الوثيق، من أجل كفالة أكبر قدر ممكن من التجانس بين المعيارين، بما في ذلك نطاقهما.

٢ – نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بحسابات تدفق المواد

٣٥ – ناقشت لجنة الخبراء تقدم الأعمال في مجال الإعداد لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لتدفق المواد. وأقرت بمساهمة العمل المنجز في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بحسابات تدفق الموارد في معالجة المسائل المتصلة بتصنيف التدفقات المادية، بما في ذلك النفايات ومواءمة ممارسات المحاسبة المتعلقة بتدفق المواد مع مفاهيم نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، بما في ذلك تسجيل الموارد البيولوجية المزروعة.

(٢) انظر http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/meetings/UNCEEA-4-23a.pdf.

جيم – التنسيق

٣٦ – ووفقا للتكليف الصادر عن اللجنة الإحصائية، ناقشت لجنة الخبراء التقدم المحرز في الأنشطة التي اضطلعت بها أفرقة المدن وخلافها من أفرقة الخبراء الفنيين العاملة في إطار ولاية لجنة الخبراء. وهذه الأنشطة تشمل الأنشطة المتصلة ببرنامج عمل اللجنة لكل من فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية، وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة، والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات البيئة، وفرقة العمل المعنية بتراخيص الانبعاثات في الحسابات القومية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وكذا أعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

١ – فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية

٣٧ – اجتمع فريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية في كانبيرا، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وفي ويسبادن، ألمانيا، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لمناقشة جميع المسائل المدرجة في قائمة المسائل المتصلة بالمجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، والبت فيها نهائيا.

٣٨ – وأعرب فريق لندن عن تقديره لقيادة رئيس الفريق وأعاد انتخاب مارك دو هان، من المكتب الإحصائي الهولندي، رئيسا للفريق لفترة جديدة. وناقش فريق لندن دوره في السنوات القليلة المقبلة. وسيواصل الفريق الاضطلاع بدور مهم في استعراض فصول المجلد الأول من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المنقح وكفالة الاتساق فيما بين فصوله. ومع أن الفريق قد لا يتدخل عن كثب في وضع المجلد الثاني، فإنه مع ذلك سيشرف على إعداده. وفضلا عن ذلك، فمن المتوقع أن يستمر فريق لندن في المشاركة في إعداد المجلد الثالث.

٢ – فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة

٣٩ – اجتمع فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة في أوتاوا، في الفترة من ٢ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ لاستعراض المشاريع والموجزات الأولية لفصول التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة. ووافق الاجتماع على خطوات يلزم اتخاذها من أجل المضي قدما في أعمال التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة في عام ٢٠٠٩، وذلك بغية عرض التوصيات على الدورة الثانية والأربعين للجنة الإحصائية في عام ٢٠١١ لاعتمادها.

٤٠ – وفريق أوسلو معني بوضع إحصاءات الطاقة باعتبارها عنصرا متكاملا للإحصاءات الرسمية الوطنية، وبكفالة اتساق النظم الوطنية لإحصاءات الطاقة الرسمية مع المعايير الدولية

وقواعد الإبلاغ. وفي عام ٢٠٠٩، أعطت أفرقة صياغة مكونة من كتاب متطوعين دفعا لعملية الصياغة المتعلقة باستمرار أعمال التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة وخلافها من المواضيع المهمة بالنسبة لوضع إحصاءات الطاقة الرسمية. ولكفالة توافر مشروع كامل للتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة في الوقت المناسب ليصادف الاجتماع المقبل لفريق أوسلو المقرر عقده في كورك، أيرلندا، في الفترة من ١ إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، تم عقد اجتماعين افتراضيين في إطار عملية التشاور.

٤١ - وتقرر في اجتماع فريق أوسلو المعقود في أوتاوا، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، إنشاء فريق للمساهمة في صياغة الفصل المتعلق ببيانات ميزانية الطاقة. واحتضن المكتب الإحصائي للنرويج حلقة العمل الأولى في أوسلو. وكان الهدف هو تحديد العناصر الرئيسية الضرورية لتقديم مقترح لبيان ميزانية دولي منسق؛ ووضع خطة عمل لصياغة الفصل؛ وتبادل المسؤوليات بشأن الصياغة. وعلى أساس الاستنتاجات التي صاغها الفريق بشأن عدد من المسائل التي نوقشت خلال الاجتماع، تم إعداد مشروع موجز وعرضُه للمناقشة أثناء الاجتماع الافتراضي الأول.

٤٢ - وناقش فريق أوسلو المشروع الثاني للتعريفات المنسقة لمنتجات الطاقة وتدفقاتها الذي وضعه الفريق المشترك بين الأمانات (الإحصاءات الدولية للطاقة) وأعد تعليقات في الاجتماع الرابع للإحصاءات الدولية للطاقة الذي عقد في باريس في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩. وستكون التعاريف المنسقة بالغة الأهمية بالنسبة للتوصيات الدولية المتعلقة بالطاقة لأنها ستكون، في جملة أمور، أساسا لوضع التصنيف الدولي الموحد الجديد للطاقة. ونوقش خلال الاجتماع الافتراضي الثاني مشروع مسودة للتصنيف الدولي الموحد للطاقة.

٤٣ - وتسنى التواصل بين أعضاء فريق أوسلو خلال الاجتماعين الافتراضيين وفي الفترة الفاصلة بينهما بفضل الموقع الشبكي لفريق أوسلو الذي تديره أمانة فريق أوسلو في المكتب الإحصائي للنرويج. ويشكل الموقع الشبكي منتدى للمناقشة بين الأعضاء ويتيح الدعم لعملية صياغة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة ودليل جامعي بيانات إحصاءات الطاقة المرافق لها.

٣ - أعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببرنامج عمل لجنة الخبراء

٤٤ - تشمل الأعمال التي اضطلعت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولها صلة ببرنامج عمل لجنة الخبراء المجالين التاليين: الأعمال المتعلقة بتدفقات المواد وإنتاجية الموارد واستعراض استبيان المنظمة المتعلق بحالة البيئة.

٤٥ - ويجري الاضطلاع بتدفقات المواد وإنتاجية الموارد استجابة لتوصيات مجلس المنظمة بشأن تدفقات المواد إنتاجية الموارد (نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و آذار/مارس ٢٠٠٨). وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أعطيت عناية خاصة بمواصلة تطوير قاعدة المعلومات والمؤشرات المتصلة بها، وإعداد تقرير قائم على الوقائع بشأن تدفقات المواد وإنتاجية الموارد في بلدان المنظمة وخارجها.

٤٦ - وبدأ العمل في عام ٢٠٠٩ باستعراض استبيان المنظمة المتعلق بحالة البيئة، بتعاون وثيق بين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وشعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات البيئة. وقد أخذت في الحسبان التطورات الأخيرة في مجال الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية. وستعاد هيكلة مجموعة من فروع الاستبيان ويتم استكمالها وتكون متاحة ابتداء من عام ٢٠١١.

٤ - الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات البيئية

٤٧ - أعد الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات البيئية تقريرا قدمه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين. وتعرض الوثيقة E/CN.٣/٢٠١٠/١٠ مناقشة لأنشطة الفريق.

٥ - فرقة العمل المعنية برخص الانبعاثات في الحسابات القومية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

٤٨ - أنشئت فرقة العمل من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية تحت إشراف الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. وتتكون من خبراء وطنيين وخبراء من الهيئات الدولية المسؤولة عن وضع المعايير ذات الصلة (الإحصاءات المالية الحكومة، وميزان المدفوعات، وإحصاءات الإيرادات الحكومية، ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية وما إلى ذلك) فضلا عن خبراء ضرائب. وقد عقدت اجتماعين (في تموز/يوليه و تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) وهي الآن بصدد إكمال تقريرها النهائي، الذي سيعرض على الفريق العامل المشترك بين الأمانات. وسيحدد التقرير خيارات التسجيل الرئيسية المتاحة للمحاسبين الوطنيين، ويعرض أمثلة مدروسة مُبينا مزاياها ونواقصها.

٤٩ - وكانت نقطة انطلاق أعمال فرقة العمل هي نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ونتائج مناقشة أجراها فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية. ويوصي بوضوح

نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بأن تسجل المدفوعات المتعلقة برخص إطلاق انبعاثات في الجو بصفتها ضرائب. ويتعارف أعضاء فرقة العمل بصفة عامة على أن الضريبة المناسبة هي ''ضريبة أخرى على الإنتاج'' تسجل عند إصدار الانبعاثات.

٥٠ - وركزت فرقة العمل اهتمامها على التسجيل الإحصائي لخطط تحديد سقف الإصدار وتجارة الانبعاثات، وإن كانت قد نظرت أيضا في أنواع التراخيص الأخرى. وطرحت فرقة العمل تساؤلين مهمين هما: كيف يتم تقييم الضرائب التي ستخضع للتسجيل؛ وكيف التعامل مع تجارة الرخص عبر الحدود.

٥١ - وحددت فرقة العمل عدة خيارات يمكن تطبيقها، وبينت جوانب قوتها ونقاط ضعفها. والخياران الرئيسيان قيد النظر يشملان ما يلي: (أ) خيار تقسيم الأصول، حيث تقسم قيمة الرخصة إلى أصول مالية وأصول غير مالية، وتمثل هذه الأخيرة التغير في قيمة الرخصة في التداول؛ (ب) خيار الأصول المالية، حيث تحتفظ حكومة الإصدار بمسؤولية مستمرة تتفاوت قيمتها تبعا لسعر الرخصة في السوق. وفي الحالة الأولى، ينبغي أن تعادل الضريبة التي ستسجل قيمة المبلغ المدفوع أصلا للحصول على الرخصة، بينما ينبغي أن تحدد قيمة الضريبة، في الحالة الثانية، بسعر الرخصة السائد في السوق عند الإصدار. ونظرا إلى ما يلاحظ من تقلبات في سعر الرخص في السوق، فمن الممكن أن تشهد هذه المبالغ بعض التباين.

٥٢ - وبينت فرقة العمل الحاجة إلى قيود محاسبية عندما تسلم رخصة في بلد غير البلد الذي صدرت فيه. كما حددت أيضا بصورة مبدئية خيارا ممكنا للتسجيل تدفع حسبه الضرائب الخاضعة للتسجيل إلى منظمة دولية تتولى إدارة الخطة، وإن كان ذلك لا يزال بحاجة إلى مزيد من البلورة لتضمينه في التقرير النهائي لفرقة العمل.

٦ - فرقة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنية بقياس التنمية المستدامة

٥٣ - أنشأ مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ فرقة عمل معنية بقياس التنمية المستدامة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لمواصلة أعمال الفريق العامل السابق المعني بإحصائيات التنمية المستدامة. وستواصل فرقة العمل كذلك التطوير المفاهيمي للنهج الرأسمالي لتحديد المؤشرات من أجل تمثيل البعد الطويل الأجل للتنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، فإن مؤشرات تمثيل الجوانب التوزيعية في إطار كل مؤشر رأسمالي على حدة ستُدرس من أجل تلبية احتياجات جهات تقرير السياسات.

وسيركز العمل على تلك المؤشرات التي من المرجح أن يفضي البحث فيها إلى تحسين المفاهيم والمنهجيات الإحصائية.

٥٤ - وقد عقد أول اجتماع لفرقة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في جنيف. وحضر الاجتماع خبراء مدعوون وممثلون عن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، وشعبة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيكون الرابط قويا بين أعمال فرقة العمل والأعمال الموازية التي اضطلعت بها المؤسسات الأخرى، ومثال ذلك آخر التوصيات الواردة في التقرير الصادر عن لجنة ستيغليتز ومبادرة المفوضية الأوروبية المعنونة ''إجمالي الناتج المحلي وما بعده''، ومشروع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن ''قياس تقدم المجتمعات''.

٧ - فرقة العمل المشتركة بين القطاعات المعنية بالمؤشرات البيئية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا

٥٥ - في عام ٢٠٠٩، أنشأت لجنتان قطاعيتان تابعتان للجنة الاقتصادية لأوروبا، هما اللجنة المعنية بالسياسات البيئية ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، فرقة عمل معنية بالمؤشرات البيئية. والهدف الرئيسي من هذا النشاط المشترك هو النهوض بعملية إنتاج البيانات البيئية وتعزيز قابلية المقارنة لدى الإحصاءات البيئية في بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق أوروبا. وجري في إطار الاجتماع الأول لفرقة العمل، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بجنيف، تبادل الخبرات بشأن إنتاج المؤشرات البيئية في المجالات الرئيسية مثل الهواء النظيف والطاقة ومياه الشرب والنفايات. وشاركت أيضا شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة في تلك الأعمال. وستستمر الأعمال خلال عام ٢٠١٠ من أجل استعراض المزيد من المؤشرات.

٨ - الأنشطة المتعلقة بإحصاءات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال تغير المناخ

٥٦ - عكف مكتب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين على النظر في إمكانية القيام بعمل يتعلق بإحصاءات تغير المناخ. وطلب مكتب المؤتمر إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تستكشف مدى مشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية في الأعمال المتعلقة بتغير المناخ وتجميع قوائم جرد غازات الدفيئة. وفي هذا الصدد، ستجري أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا دراسة مسحية لأعضاء المؤتمر، في ربيع عام ٢٠١٠ بالتعاون مع المكتب الإحصائي للجماعات

الأوروبية وشعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. والغرض من الدراسة المسحية هو تحديد الشواغل والاحتياجات المشتركة التي تلزم معالجتها على الصعيد الدولي. وإضافة إلى ذلك، طُلب إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تستكشف سبُل المساهمة في أنشطة اللجنة المتعلقة بتغير المناخ في مجالات مثل النقل والطاقة والغابات والإسكان، ربما بالتعاون مع بعض اللجان القطاعية الأخرى التابعة للجنة. وستتم أيضا مناقشة أعمال مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في هذا المجال في اجتماع مكتب المؤتمر الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

رابعا – صياغة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه وتنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالمياه

٥٧ – يقدم الفرع ألف – أدناه معلومات عن التقدم المحرز في صياغة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه، التي تم الآن الانتهاء منها وستعرضها شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة على لجنة الخبراء لإحالتها إلى اللجنة الإحصائية من أجل اعتمادها. وإذا ما وافقت لجنة الخبراء على التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه، فستقدم التوصيات كوثيقة معلومات أساسية إلى الدورة الحادية والأربعين للجنة الإحصائية. ويقدم الفرع باء – أدناه تقييما لحالة تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالمياه منذ اعتماد اللجنة الإحصائية له في دورتها الثامنة والثلاثين في عام ٢٠٠٧ بوصفه معيارا إحصائيا دوليا مؤقتا.

ألف – صياغة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه

٥٨ – يجري وضع التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه باعتبارها جزءا من برنامج العمل المعتاد لشعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة بهدف مساعدة البلدان على إنشاء وتعزيز نظام للمعلومات عن المياه من أجل دعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وعلى وجه الخصوص، ترمي التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه إلى: دعم جمع وتصنيف ونشر إحصاءات المياه في البلدان القابلة للمقارنة دوليا؛ (ب) دعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالمياه؛ (ج) توفير المعلومات الضرورية لاشتقاق مؤشرات متماسكة ومتسقة تغطي فترات زمنية معينة وتشمل عدة بلدان، سواء أكان الاشتقاق مباشرا من قائمة بنود بيانات متفق عليها أو من تجميع بيانات نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالمياه.

٥٩ – وتعرض التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه قائمة من بنود البيانات الموصى بها والتكميلية تغطي طائفة واسعة من إحصاءات المياه الضرورية لملء الجداول القياسية لنظام

المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالمياه؛ وتعبئة الاستبيانات الدولية؛ وتجميع المؤشرات الدولية للمياه؛ وتلبية احتياجات المستخدمين الآخرين.

١ – بنية التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه

٦٠ – التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه مؤلفة من جزأين. ويعرض الجزء الأول المفاهيم الرئيسية المتصلة بإحصاءات المياه، بما في ذلك تعاريف وتصنيفات الوحدات الإحصائية المتعلقة بالمياه وقائمة من بنود البيانات الموصى بها التي تشجع البلدان على تجميعها. ويقدم الجزء الثاني إرشادات عامة بشأن تجميع وتأليف إحصاءات المياه، وإرشادات عامة تتعلق على وجه الخصوص بمصادر البيانات وجودة البيانات واستراتيجيات جمع البيانات ونشرها. ويقدم عدد من المرفقات المزيد من المعلومات المرجعية ولاسيما بشأن بنود البيانات التكميلية، وصلات بنود البيانات بالجداول القياسية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية المتعلق بالمياه، وصلات بنود البيانات بالمؤشرات المتصلة بالمياه الأكثر شيوعا وصلات بنود البيانات بالاستبيانات الدولية المتعلقة بالمياه.

٦١ – وفيما يلي بنية التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه:

مقدمة

الجزء الأول

الفصل الأول – نطاق إحصاءات المياه

الفصل الثاني – المفاهيم والإطارات الرئيسية

الفصل الثالث – الوحدات والتصنيفات الإحصائية

الفصل الرابع – بنود بيانات المياه

الجزء الثاني

الفصل الخامس – استراتيجية جمع البيانات

الفصل السادس – مصادر البيانات ومنهجياتها

الفصل السابع – البيانات الفوقية وجودة البيانات

الفصل الثامن – نشر البيانات

المرفقات

٦٢ - البنية مماثلة لبنية سائر التوصيات الدولية الحديثة (مثل التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية والتوصيات الدولية لإحصاءات التجارة التوزيعية) لكنها قد فُصلت بحيث تلائم احتياجات إحصاءات المياه.

٦٣ - وسيكون كل من نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية والتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه مشفوعا بمبادئ توجيهية للتأليف، تستند إلى أفضل الممارسات والأمثلة القطرية، تُبين طريقة جميع بنود البيانات وتأليفها. ومن المقرر أن تكون المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتأليف جزءا من قاعدة معارف في الموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وهو ما من شأنه أن يُسهل استكمال المبادئ التوجيهية ويُسهل عملية الوصول إليها. وستستعين قاعدة المعارف بالوظائف الحالية للموقع الشبكي لشعبة الإحصاءات، مثل المحفوظات القابلة للبحث من المنشورات عن الحسابات البيئية - الاقتصادية، وقاعدة المعارف المتعلقة بإحصاءات الاقتصاد.

٦٤ - وسيشكل نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه والتوصيات الدولية المتعلقة بالمياه والمبادئ التوجيهية للتأليف مجموعة متكاملة من المنشورات عن تعريف وعرض وتجميع وتحليل ووصف إحصاءات المياه على نحو قياسي

٢ - عملية وضع التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه

٦٥ - أعدت شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه في إطار برنامجها الاعتيادي بإشراف لجنة الخبراء. وتم إبلاغ لجنة الخبراء واللجنة الإحصائية بصورة منتظمة بالتقدم المحرز في الأعمال. وقد دُعي فريق مرجعي، يتألف من خبراء في إحصاءات المياه والمحاسبة المتعلقة بالمياه من مكاتب إحصائية وطنية ووزارات لشؤون المياه ومنظمات دولية، لإبداء تعليقاتهم على المسودة الأولى للجزء الأول وعلى الفصل من الجزء الثاني المتعلق بالمؤشرات، وذلك خلال الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٦٦ - ونوقشت المسودة الثانية للجزء الأول، بما في ذلك التعليقات الواردة من الفريق المرجعي، والمسودة الأولى لبعض فصول الجزء الثاني من التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه في اجتماع لفريق خبراء عُقد في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وحضر الاجتماع خبراء في إحصاءات المياه وحسابات المياه من بلدان ومنظمات دولية.

٦٧ - وحدد اجتماع فريق الخبراء المسائل الثلاث التالية باعتبار أنها تستلزم المزيد من العمل: المصطلحات والتعاريف المتعلقة بالمياه المستعملة،وإدراج مخزونات المياه السطحية في قائمة بنود البيانات الموصى بها، وتسجيل المياه في الخزانات الاصطناعية. وجرى إعداد ورقات بحث مواضيعية عن المسائل المشار إليها أعلاه، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن المصطلحات، وأُدرج مخزون المياه السطحية في قائمة بنود البيانات الموصى بها، كما أعدت ورقة بحث مواضيعية للمناقشة في الاجتماع الرابع عشر لفريق لندن المعني بالمحاسبة البيئية. ولا تترتب آثار على المسألة الأخيرة في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه، بل في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

٦٨ - وقام فريق الخبراء، خلال الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩، بإعداد واستعراض مشروع جديد كامل للتوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه. وتم، في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، تعميم المشروع، الذي أخذ في الاعتبار تعليقات فريق الاستعراض، لإجراء مشاورة عالمية النطاق بشأنه بما يكفل أهمية التوصيات الدولية وقابليتها للتطبيق وجدوى تنفيذها على نطاق العالم. والمشروع النهائي والتعليقات الواردة من خلال المشاورة العالمية النطاق، سيعرضان أولا على لجنة الخبراء للموافقة عليهما وإحالتهما إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين لاعتماد الجزء الأول من مشروع التوصيات الدولية باعتباره التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه، والتصديق على الجزء الثاني باعتباره توجيهات تكميلية.

٦٩ - والتوصيات الدولية هي وثيقة متعدد الأغراض. وقد أعطيت عناية خاصة لكفالة تضمين الوثيقة احتياجات مختلف الأوساط، لاسيما فيما يتعلق بقائمة البيانات الموصى بها أو بنود البيانات التكميلية.

باء - مسائل متصلة بتنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه وسبل المضي قدما

٧٠ - ناقشت لجنة الخبراء في اجتماعها الرابع المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ التقدم المحرز في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه. وشارك في مناقشة برنامج تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه ممثلون عن البرنامج العالمي لتقييم المياه، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وبرنامج الرصد المشترك، والتقييم السنوي العالمي للصرف الصحي ومياه الشرب، والمجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي التابع للأمين العام، واللجان الإقليمية. وفي إطار برنامج التنفيذ، تم تطوير طائفة من المواد، تشمل عروضا

وتجارب وعمليات قطرية، من أجل شرح المفاهيم الرئيسية ومصادر البيانات ومنهجياتها. وتناقش[٣] الورقة حالة التنفيذ بتفاصيل أكثر.

١ - مسائل متصلة بالتنفيذ

٧١ - تُبين نتائج التقييم العالمي لإحصاءات المياه ومحاسبة المياه[٤] أن عدد البلدان التي تؤلف حسابات المياه قد زاد من ٢٢ بلدا إلى ٣٣ بلدا في فترة سنتين، مع وجود ١١ بلدا إضافيا يعتزم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه في المستقبل القريب. وفيما يلي المسائل الثلاث الأهم التي تم تحديدها: (أ) الافتقار إلى معرفة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه وفهمه؛ (ب) الترتيبات المؤسسية؛ (ج) توافر البيانات. وبالمقابل، فقد بينت الزيارات القطرية وحلقات العمل التدريبية أن جداول الإمداد والاستخدام المادية يمكن تعبئتها بسرعة فائقة في بعض البلدان.

٧٢ - وأكثر المسائل إلحاحا هي قصور البيانات. وقد تم الاعتراف بهذا في المنتدى العالمي الخامس للمياه، الذي اعتبر أيضا أن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه يمثل مخرجا نحو الأمام، ولاحظ ضرورة وجود قيادة قوية لتهيئة الترتيبات القانونية والمؤسسية لجمع البيانات ودمجها ونشرها.

٧٣ - ويوجد عدد كبير من الوكالات المعنية في العادة بإدارة المياه وإنتاج بيانات المياه، مما تنشأ عنه تحديات على مستوى التنسيق، فضلا عن معوقات قانونية ومؤسسية وتكنولوجية وغيرها، مثل الاختلافات المفاهيمية والمصطلحية.

٢ - الترويج لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه

٧٤ - من بين النتائج المهمة لأنشطة الترويج، اعتراف الأوساط المعنية بالمياه بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه، باعتباره جزءا من الحل نحو التقدم، وإن كان لا يزال من الضروري القيام بمزيد من أنشطة الترويج.

٧٥ - ويجري بذل جهود مستمرة لإطلاع جهات تقرير السياسات على فائدة نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه. ولتلبية هذا الاحتياج، من المقترح أن تقوم شعبة

---

(٣) الورقة متاحة على العنوان التالي: http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/meetings/UNCEEA4--23a.pdf.

(٤) انظر تقرير التقييم العالمي لإحصاءات المياه وحساباتها: http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/ceea/assessment.asp.

الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بإعداد منشور موجز يغطي المفاهيم الأساسية، ويعرض أمثلة قطرية استدلالية، ويعالج المسائل المحورية بالنسبة للسياسات العامة. ويمكن أن يشترك في نشره كل من البرنامج العالمي لتقييم المياه وشعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة والوكالات الإقليمية، ويُعرض في الأسبوع العالمي للمياه لعام ٢٠١٠ في ستوكهولم.

٣ - البرامج المستمرة لجمع البيانات

٧٦ - تقوم طائفة من الوكالات بينها شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والوكالة الأوروبية للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها بجمع بيانات المياه عن البلدان أو فيها. ورغم وجود طلب قوي، فإن توافر بيانات المياه على الصعيد العالمي ضعيف جدا، بل إنه يتراجع بالنسبة لبعض البلدان[٥].

٧٧ - وتقوم شعبة الإحصاءات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإرسال استبيانات دولية عن المياه كل سنتين، تشمل البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. ويعاني استبيان شعبة الإحصاءات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من معدلات استجابة ضعيفة وإبلاغ غير كامل للبيانات[٦]. كما أن البيانات المشتقة من الاستبيان المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية غير كاملة. وتسمح هذه الاستبيانات بإنتاج بعض الجداول القياسية لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه، وليس كل الجداول. وإضافة إلى ذلك، فثمة حاجة إلى القيام بشيء قليل نسبيا من العمل من أجل مواءمة الاستبيانات الموجودة ملاءمة كاملة مع مصطلحات التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه وتعاريفها، التي تتسق بدورها بصورة كاملة مع التعاريف والمفاهيم الواردة في نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه.

---

(٥) انظر التقرير الثالث عن تنمية المياه في العالم http://webworld.unesco.org/water/wwap/wwdr/wwdr3/tableofcontents.shtml.

(٦) انظر الموارد المائية على نطاق أوروبا: http://www.eea.europa.eu/publications/water-resources-across-europe/at_download/file.

٧٨ - وتحتاج مجموعات بيانات أخرى تتعلق بالمياه مثل التقييم السنوي العالمي للصرف الصحي ومياه الشرب[٧] إلى النظر في مدى اتساقها مع نظام المحاسبة البيئية - الإحصائية المتعلق بالمياه، بغية تحقيق مواءمة كاملة في الأجل الطويل. وتشمل هذه المصطلحات والتعاريف على سبيل المثال معلومات مالية لفائدة صناعات الإمداد بالمياه والصرف الصحي. وينبغي النظر في مجموعات البيانات الإقليمية والدولية الموجودة للتأكد مما إذا كانت قادرة على المساهمة في إنتاج مجموعة بيانات مائية أكثر شمولا، أو سد الثغرات القائمة.

٧٩ - يعرض التقييم السنوي العالمي للصرف الصحي ومياه الشرب لعام ٢٠٠٨ مفهوما لآلية إبلاغ عالمية دورية شاملة لإنارة جهات تقرير السياسات في قطاعي الصرف الصحي ومياه الشرب. وكشفت الدراسة التجريبية وجود الكثير من المشاكل المتصلة بالبيانات الراهنة.

٨٠ - وخضعت جوانب تحسين توافر البيانات للمؤشرات للدراسة من جانب فريقين نسق أعمالهما البرنامج العالمي لتقييم المياه[٨]. ورغم تركيز الفريقين أساسا على تحديد بنود البيانات المفيدة للمؤشرات في التقرير عن تنمية المياه في العالم، فقد بحثا أيضا الاحتياجات الطويلة الأجل إلى تحسين البيانات في البلدان.

٤ - سبيل التقدم

٨١ - تحتاج الوكالات الدولية والبلدان إلى العمل سوية من أجل زيادة الوعي بالتوصيات الدولية المتعلقة بالمياه ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه وفهمهما كليهما، كما يلزمها أن تطور قدرات البلدان على تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتعلق بالمياه. وسيتطلب هذا الأمر في كثير من البلدان موارد مالية كبيرة.

٨٢ - ويجري التسليم على نطاق واسع بالمشكلة المتعلقة بتوافر البيانات. ويبدو أن ثمة مجموعة أساسية من البلدان والوكالات الإقليمية والدولية التي تحدوها الرغبة في معالجة هذه المشكلة، لكن لا توجد أية عملية متعارف عليها للمضي قدما في حل هذه المسألة. وقد تكون الخطوة الأولى نحو استحداث مثل هذه العملية هو إقامة شبكة من الخبراء تحت إشراف

---

(٧) لتقييم السنوي العالمي للصرف الصحي ومياه الشرب: http://www.who.int/water_sanitation_health/glaas/en/.

(٨) فريق الخبراء المعني بالمؤشرات والرصد وقواعد البيانات، وفرقة عمل الأمم المتحدة في مجال المياه المعنية بالمؤشرات.

لجنة الخبراء، تستعين بأعمال فرقة العمل وفريق الخبراء التابعين للبرنامج العالمي لتقييم المياه، وكذا فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات المياه والفريق الفرعي المعني بالمياه التابع لفريق لندن.

خامسا – نقاط للمناقشة

٨٣ – قد تود اللجنة الإحصائية إبداء آرائها بشأن ما يلي:

(أ) **ولاية وإدارة واختصاصات وبرنامج عمل لجنة الخبراء (الفرع الثاني)؛**

(ب) **التقدم المحرز في تنقيح نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية والأعمال المقبلة؛**

(ج) **عملية إعداد الجزء الأول من التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه بصفته توصيات دولية بشأن إحصاءات المياه والجزء الثاني منها بصفته مبادئ توجيهية تكميلية.**